مركز تكامل للدراسات والأبحاث

قراءة في كتاب

# الاحتجاجات

## (قراءة في كتاب دومينيك روسو الأخير)

شيماء الغازي

دكتوراه في القانون الدستوري والعلوم السياسية

11 يونيو 2025

ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

**ملخص**

في عالم متحول باستمرار، لا تتوقف الاحتجاجات عن طرق الأبواب الموصدة للمؤسسات السياسية، تنازعها المسؤولية المترتبة عن الانفصال المريع الذي وسم العلاقة بين تطلعات جسم المواطنين، وبين التمترس العنيد للجسم التمثيلي. يُطلق كتاب دومينيك روسو الأخير زفرة حارة في وجه الإدانة القديمة للاحتجاج. مدافعا عن مشروعيته، يدعو المواطنين كل حسب موقعه للخروج من ضيق الفضاء الخاص إلى رحابة الفضاء العام، حيث تُسمع الكلمات وتُحتضن التعبيرات، ويُرفع الغطاء عن المجهول والمسكوت عنه.

**Abstract**

In a constantly changing world, protests persistently knock on the closed doors of political institutions, challenging them to take responsibility for the stark disconnect between the aspirations of the citizenry and the entrenched rigidity of representative bodies. Dominique Rousseau's latest book offers a fervent sigh in the face of the long-standing condemnation of protest. Defending its legitimacy, he calls on citizens—each from their own position—to step out of the confines of private space and into the expansiveness of the public sphere, where voices are heard, expressions embraced, and the unknown and the unspoken brought to light.

**مقدمة**

يعد هذا الكتاب الصادر عن دار (Belopolie) سنة 2024 وضمن سلسلة "فكر، قرر، تحرك"، والمكون من خمسين صفحة ونيف، تكثيفا لجملة أفكاره وأطروحاته التي سبق وفصل فيها، بمناسبة إصداره للعديد من العناوين، لعل آخرها كتابه المذيل "ست أطروحات من أجل الديمقراطية المستمرة"[1] سنة 2022.

لم ينفك دومينيك روسو، باعتباره فقيها دستوريا، شاهدا على التحولات السياسية والدستورية التي يعيشها الغرب ومعه مهد التجربة الديمقراطية، يُنبه إلى العطل الذي أصاب النموذج التمثيلي، بعد أن ظل ردحا طويلا من الزمن بمفازة من الانتقاد والتفكيك.

تدور أعمال دومينيك روسو حول ما يسميه بالديمقراطية المستمرة، وهي لب انشغاله على مدار سنوات البحث والتأليف. مناطه في ذلك، ردم الهوة القائمة بين المواطنين وبين مندوبيهم المنتخبين، لأن مفهوم الإرادة العامة المحتكرة من الجسم التمثيلي قد لا تترجم في شيء مطالب وتطلعات جسم المواطنين. ها هنا يحصل اختناق للقناة القائمة بين الممثّلين والممثَّلين، إذ غالبا ما تنشط هذه القناة بين موعدين انتخابيين، يشكل انصرامهما كما في حكاية شهرزاد، إيذانا ببزوغ الصباح من أجل السكوت عن الكلام المباح، فيسكت المواطن عن الكلام المباح، ويقدم صوته ليحمله عنه المندوب المنتخب، كأنه يصدر عنه في كل شيء.

يتنافى هذا التفاوت البين الذي يطبع علاقة المواطنين بالدائرة السياسية المنتخبة، مع آمال وتطلعات فئات مجتمعية عديدة، أصبحت تجد نفسها على هامش التمثيلية المزعومة، مع تراكم الإخفاقات في تحقيق وعود الرفاه الاقتصادي والسلم الاجتماعي وكذلك البيئة السليمة، أكثر من تناسل للأزمات وعجز عن مواكبة التغيرات البنيوية في الحقل السياسي والمجتمع.

الأهم، يتنافى هذا الوضع مع اللحظة الثورية لسنة 1789، التي تمّ فيها ولأول مرة تحديد التمايز القائم بين جسم المواطنين وجسم النواب المنتخبين. هنا لزاما، يجب الاعتراف بهذا التمايز الذي ينفي انصهار إرادة المواطن ضمن

[1] - Dominique Rousseau, Six thèses pour la démocratie continue, Odile Jacob, 2022.

إرادة المنتخب، وكأنها تنسخ وتلصق رأسا، بل يصبح من الضروري خلق فضاء للتفكير وللنقاش حول المطالب التي تمور بها أذهان المواطنين وتضطرم بها ذواتهم. وهذه الحركية الداخلية لا تفتأ أن تصبح واقعا متجسدا في الاحتجاجات اليومية. يصبغ صاحب كتاب "تجذير الديمقراطية"[2] على المشروعية السياسية للمنتخبين لطخات من القصور والتجاوز لأنها ببساطة "تتجاهل المواطن"، وتضحي معها الديمقراطية فكرة عفى عليها الزمن. لن تستعيد الديمقراطية عافيتها، ويعود إليها ألقها إلا مع خلق مقبولية مستمرة للاحتجاج، فكما صرّح روسو: "الاحتجاجات هي ما يجعل العالم يستمر، بشكل آخر، لكن يستمر".

بالعودة إلى محاور الكتاب، تسترسل الدواعي والتبريرات التي تجعل من الاحتجاج اللاعب الأساسي في حلبة الديمقراطية. ونحاول من خلال الأضواء الكاشفة على طول هذه القراءة، تقريب القارئ من أطروحة الاحتجاج كما وضع لبناتها الأستاذ الفقيه دومينيك روسو.

**أولا: الاحتجاج...البنيان الصلب للديمقراطية**

عكس ما يمكن أن يتبادر إلى الذهن من كون الاحتجاج الحلقة الأخيرة من استنفاد مسلسل الديمقراطية، حيث تصدح الحناجر وتصطف الحشود لأن لا أمل يلوح في الأفق. يرى دومينيك روسو أن الاحتجاج عنصر صحي، يمكن تضمينه في الوصفة الطبية للديمقراطية. أليس وراء حقوق المرأة سجل من الاحتجاجات؟ أليس وراء حرية التعبير سجل آخر من الاحتجاجات؟ ثم ماذا عن الحق في الإضراب، والحق في التصويت؟ إنها دائما الاحتجاجات. تعيش الديمقراطية بالاحتجاج ومن خلاله؛ إنها تتألق حينما ينهض الشعب، ينتفض، يبرهن على وجوده، لكنها تخبو وتأفل حينما يتم قمع الاحتجاج، وإدانته ورفضه.

حينما يقر الكاتب كون الاحتجاج في صلب الديمقراطية، فإنه يعطي شرطية أخرى لتحقيق هذه الديمقراطية، معتبرا أن عملية التصويت ووجود مجموعة من الأفراد القائمة بهذه العملية، لا تكفي لانعتاق الديمقراطية كما في الصورة التمثيلية الباهتة؛ فحينما تنتهي المشروعية المبنية على ما نضح به الوعاء الانتخابي، تنهض الصراعات

[2] - Dominique Rousseau, Radicaliser la Démocratie : propositions pour une refondation, Editions Seuil, Paris, 2015.

الاجتماعية المعبر عنها في الاحتجاجات لتخلق رموزا جديدة للمشروعية. تعتاش هذه الرموز على الفضاء العمومي الذي يحولها من نمائم جانبية تُطرح في التقاطعات الطرقية والباصات، إلى مواجهات تذكي الإرادة العامة، وتصب في عضدها لتصير قوة قادرة على دفع المندوبين المنتخبين وإجبارهم على الاستجابة لتطلعات المواطنين والإنصات إلى مطالبهم الملحة.

لو تمعنّا كيف تتحول النميمة الجانبية إلى أصوات نافرة تنطلق من هنا وهناك، لفهمنا أن إصدار الصوت ورفع عقيرته، لهو ذو معنى في طرح دومينيك روسو؛ فعندما نكتفي بإعطاء أصواتنا إلى مرشح أو مرشحة، قد نصير بُكمًا، فلا تبلغ لواعجنا المرشح أو المرشحة إلا حينما تفيض الحناجر ضغطا بالصمت الطويل، وفي لحظات انتخابية عرضانية.

يصبح الفرد، مع انتفاء القدرة على الكلام والتعبير الحر، بعيدا عن مواطنَته الحقة ، فالاحتجاج هو من يصنع المواطن. والمواطن في تصور روسو لا يلبس طاقية التخفي ليذوب في الإرادة الجمعية الممثلة في البرلمان. إن المواطن أكثر من مفهوم تجريدي، بله كيان مادي ملموس، يتشكل يوميا في حمأة الصراعات الاجتماعية. ولأن المواطن يتشكل بفعل مستمر، فإننا كما في الاستعارة المشهورة لسيمون دو بوفوار: "لا نولد مواطنين، بل نصبح مواطنين". لما نخرج من قاعة المتفرجين وندخل مضمار المتحدثين الفاعلين، نشجب المنطق التمثيلي الذي صدر عنه ذات يوم، أيام الثورة الفرنسية الأب سييس (l'abbé Sieyès)، معتبرا أن الشعب لا يمكن أن يتحدث أو يتحرك إلا بواسطة ممثليه، وأن المواطنين ليس لهم إرادة خاصة ليفرضوها.

يُرجح (Emmanuel Joseph Sieyès) بمقولته هذه، السيادة الوطنية على حساب السيادة الشعبية؛ ففي الديمقراطية التمثيلية لا تعود سلطة التعبير عن الإرادة العامة للمواطنين الطبيعيين بل إلى هيئة سياسية، أي شخص معنوي يتمثل في الأمة[3]. وغالبا ما يتم التحجج بمنطوق المادة 6 من إعلان حقوق الانسان والمواطن،

[3] - نزار الفراوي، "ست أطروحات من أجل الديمقراطية المستمرة"، مراجعات كتب ضمن إصدارات مركز الجزيرة للدراسات، غشت 2022، ص: 5.

لتدعيم فرضية ممثلي الأمة، إذ تنص هذه المادة على أن "المواطنين يلجؤون شخصيا لتشكيل القانون عبر فعل ممثليهم".

بيد أن الرد الذي يقدمه دومينيك روسو في هذا الصدد، يتعلق بخلفية القراءة التي حكمت مضمون المادة 6 من إعلان حقوق الانسان والمواطن، فبينما تم إعلاء السيادة الوطنية على حساب السيادة الشعبية، تم القفز العريض على كلمة "شخصيا" المطروحة في المادة 6، بحسن نية أو عن سابق إصرار، مما أدى إلى نفي أي تمايز ممكن بين المواطنين وبين ممثليهم المنتخبين.

مثلما كانت هذه الخلفية المنتصرة للسيادة الوطنية تنفي التمايز القائم بين المواطنين وبين الممثلين المنتخبين، فإنها وعلى نحو خطير كانت تضرب تأصيلا دستوريا، يؤرّخ لأكثر من قرنين، ويشكل جزءا من الكتلة الدستورية التي تلحم الميثاق الأساسي لفرنسا. وبموجبها، تَحُلّ نساء ورجال فرنسا إرادتهم عن إرادة ممثليهم، وليس الأمر سوى فتحا لعلاقتين؛ الأولى، مع المواطنين أنفسهم الذين يستشعرون استقلاليتهم. الثانية، مع المنتخبين، حيث يفسح عدم صهر الإرادتين المجال للتفكير في إرادة كل من المواطنين (المحتجين) وإرادة الممثلين.

لن تكون مشاركة المواطن فعالة، ولا إرادته متمثلة إلا حينما يمسي تجسيدا للحقوق، بما أن الديمقراطية واقع تبنيه حقوق الإنسان، إذ إن هذه الحقوق هي التي تصنع جسم المواطنين وتلحم أطرافه. ليس الدين، أو العرق، أو الدم ما يكون الشعوب. والشعب هنا ليس التئام مجموعة أفراد، بل هو حصول اتفاق الجماعة حول القانون. كان هذا ديدين شيشرون (Marcus Tullius Cicero) منذ أن تغشاه حلم بناء الجمهورية الرومانية، باستيحاء قوي من أفلاطون وجمهوريته. المغزى كان هو اتحاد الجماعة الانسانية من أجل الخير والنماء، ومن أجل تحقيق العدل، ولن يكتمل التحقيق الفعلي للعدل إلا بالاتفاق حول القانون، لأن هذا الأخير ينبني على تقسيم السلطات وتقسيم الأعمال والواجبات، وانصياع العقل لطاعة القانون وتراتبيته[4].

[4] - Voir, Michel Humbert, « Justice et droit dans la pensée de Cicéron », Etudes et documents, in « La résistance dans la pratique judiciaire : 1940-1944 », Association française pour l'histoire de la justice, N°22, 2012.

تسير طاعة القانون، في خلد شيشرون، جنبا إلى جنب مع الحق، أي الحق الطبيعي الذي يضمن لجميع الأفراد داخل مجتمع ما، الاستفادة من الخيرات الموجودة والمساهمة في تشكيلها وتنميتها. ولن يكون القانون إلا مرآة عاكسة للحقوق الطبيعية التي رسمتها الأيدي الإلهية منذ بدء الخليقة، ونزلت مع أول الخائضين للتجربة البشرية.

يأخذ دومينيك روسو فلسفة شيشرون حول القانون ليطوعها، فيعتبر أن الدستور (القانون هنا) لن يكون سوى المرآة العاكسة للمواطن، الذي يتلفع رداء المواطنة بشكل كامل، وكأن الدستور يخاطب المواطن قائلا: أنت أيها المواطن، تصرّف كما أنت دون الآخر (tout un chacun) كما حدد قدرك ومقامك الدستور. ما يعني أن الدستور وغيره من إعلانات الحقوق، تخاطب المواطن بتفرده وتميزه عن الآخر، أي بربطه لزاما ببيئته الاجتماعية ووضعيته المهنية، الجندرية، وحتى الجيلية. هكذا، فإن تصدير دستور 1946، لا يخاطب المواطنين بشكل مجرّد، بل يخاطب المواطن الملموس المتشكل في المرأة من خلال إقرار المساواة في الحقوق بينها وبين الرجل (الفقرة 3)، وفي العامل وحقوقه ضمن المقاولة المهنية التي يشتغل فيها (الفقرة 8)، وفي الطفل، والأم، والشيوخ..

هذه التلاوين المخضّبة لرسمة المواطن في المجتمع، هي التي تسمح بتصور شعب من الأفراد المشبعين ديمقراطيا (peuple des individus démocratiques)، لأن لكل واحد منهم حقه ضمن مجالات المدينة: المقاولة، الأسرة، المدرسة، البيئة، الاستهلاك، الصحة...ورسمة المواطن لا تكتمل، ولا تحدد معالمها بالكامل، إنما تظل عرضة لفرشاة التنقيح، كلما عنّ في المجتمع حسيس النداءات والحراكات الاجتماعية.

وبالتالي، في مقابل الحق الطبيعي الثابت الذي قعّده شيشرون، هناك حقوق لا يفتأ المواطن يشكلها باختلاف الألوان الزيتية التي حدد بها إطار رسمته، وهذه الألوان رهينة بفعل المواطنين ذاتهم، عبر سلسلة المطالبات في الفضاء العام، وخروجها من المحراب الفكري والاجتماعي وكذا السياسي.

ببساطة، ما يصنع المواطن الفاعل المتحرك والمشارك في لعبة الديمقراطية على نحو مستمر، دونما تواكل أعمى على فضيلة المنتخبين، هو الخروج الدوري إلى الفضاء العام، حيث "تصنع على مقربة منا تقاسيم المواطن، المولود

من خاصرة الوتيرة المكثفة للمطالبات بتضمين حق جديد في الدستور: أكان حقا من أجل التصويت، أو من أجل الإضراب أو من أجل المرأة، أو أيضا من أجل التنوع البيولوجي، لأن الحقوق لم تتنزل عطايا من السماء"[5].

يُسعف، حسب روسو، هذا التعريف الديناميكي للمواطن، في استحضار عمل كلود لوفور (Claude Lefort) حول ما يسميه بالحريات الرابطة (libertés de rapport)[6]، فعندما يهبّ المواطنون لخلق قانون أو حق، إنهم يدخلون في علاقة وطيدة، بعضهم ببعض ليخلقوا الإرادة العامة، إذ كل الحريات تتكامل فيما بينها، من أجل إخراج المواطن من القمقم المسدود، الذي شكلته الممارسة القائمة على وجود فرد في مقابل ناخب.

**ثانيا: الاحتجاج جسر للفضاء العام**

لا طالما كان الشرخ الذي أبعد المواطنين عن المنتخبين، تعيينهم في فضاءات مغلقة الواحدة في مواجهة الأخرى؛ فحسب التصور الكلاسيكي الموروث عن التقليد الهيغلي، المجتمع مقسم إلى فضاء مدني وفضاء سياسي: الفضاء المدني، لا يهم في شيء سوى المصالح الخاصة التي يصدر عنها الأفراد انطلاقا من محدداتهم الاجتماعية، ونشاطاتهم المهنية وكذلك صراعاتهم الجانبية، أما الفضاء السياسي، فهو فضاء المؤسسات العمومية، الممثلة لسلطة الدولة. وبينما يبقى الفضاء المدني على هامش المخاض السياسي، يتحول الفضاء السياسي إلى المعقل الأساسي للتداول والتشاور حول إنتاج القوانين والقواعد الحاكمة للعلاقات المجتمعية. وفي الصيغة الحديثة، يكون التمثيل السياسي سليل هذا الفضاء والوريث لمشروعيته.

ولكي لا يظل الفرد المواطن والممثل السياسي كل في مخدعه، يقترح يورغان هابرماس (Jurgen Habermas)، ملتقى طرق أو دوّار (rond-point) يلتقي فيه الفضاء المدني مع الفضاء السياسي. والحقيقة، لا يجب أن ننسى أن هابرماس لا يجمع هذين الفضاءين إلا من داخل نظريته في الفعل التواصلي[7]، وهي نظرية تصب في المنحى لتأسيس

[5] - Dominique Rousseau, Les contestations, Op.cit., p. 21.
[6] - Voir, Claude Lefort, « droits de l'homme et politique », Libre, n° 7, 1980, p. 3-42.
[7] - أنظر، نظرية الفعل التواصلي في مجلّدين؛ المجلد الأول: عقلانية الفعل والعقلانية الاجتماعية. المجلد الثاني: في نقد العقل الوظيفي. ترجمة فتحي المسكيني، عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

أخلاق تواصلية تدعو إلى التحاور مع الآخر في فضاء يتيح المساواة بين الأطراف. تندرج نظرية هابرماس في ما يمكن تسميته بالبندول المتأرجح للفكر الليبرالي بين الاقتصاد والإتيقا، مع تفضيل هابرماس للمنحى الإتيقي الأخلاقي.

إذ يمكن التمييز بين توجهين ليبراليين اليوم؛ يُطلق على الأول "التجميعي" (aggregatif) ويتصور دور السياسة في إرساء تسوية بين مختلف القوى التنافسة داخل المجتمع، بحيث يعتبر الأفراد كفاعلين عقلانيين تحركهم مصالحهم الخاصة ويتصرفون داخل الفضاء السياسي بطريقة تخدم مصالحهم. أما التصور الثاني فيسمى "التشاوري" (deliberative)، يهدف إلى إرساء رابط بين السياسة والأخلاق، بحيث يكون من الممكن خلق توافق أخلاقي داخل مجال السياسة انطلاقا من النقاش الحرّ[8].

انتقدت شانتال موف (Chantal Mouffe) في عملها "السياسي والتنازع"، إمكانية قيام علاقة بين السياسة والأخلاق، فمن يقول سياسي يقول بالبداهة نزاع وصراع. إن شانتال موف تنطلق من نزعة مناهضة للماهوية في السياسة (anti-essentialism)، بمعنى ألا فائدة من اجتراح إمكانية توافق عقلاني من شأنه بلوغ حلول ثابتة تاريخيا وثقافيا. إن ما يجب فعله هو خلق فضاء "تنازعي"، تكون فيه المواجهة بين مختلف مشاريع الهيمنة السياسية، ومن شأن هذا الفضاء توفير ممارسة ديمقراطية فعالة.

مهما كانت النزعة التي تؤثث مفهوم السياسي والفضاء المرتبط به، دعونا نركز على معطى أساسي، يتمثل في كون الاحتجاج يخلق فعليا ذلك الفضاء "التنازعي"، ربما ليس داخل دوحة الهيمنة السياسية، ولكن داخل الأزقة الضيقة للمجتمع. يعتبر دومينك روسو أن فعل الاحتجاج يعني رسميا منازعة الفاعلين السياسيين المنتخبين في رموزهم العتيقة والروتينية، منازعة حتى الطابع الرسمي السائد في مناقشة المواضيع الاجتماعية؛ إذ سئم المواطنون لغة الاقتصادي الإحصائية، كما سئموا لغة المحلل الاجتماعي المتعالية وهلم جرّا. إنهم بحاجة إلى لغة دارجة في الفضاء العام الذي يكتنفهم.

[8] - شانتال موف، السياسي والتنازع، ترجمة مصطفى العارف، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، غشت 2024، ص: 30-31.

وكلّما حصل مرور من الفضاء المدني المغلق على الاحتياجات الفردية إلى الفضاء العام الرحب بتواشج الإرادات العامة، كلما حصل ولوج حقيقي للمواطنة. وترتبط صدقية المواطنة في هذا السياق، بالقناعة الملازمة أن التواصل بصوت المواطنين ولغتهم دلالة على كون الديمقراطية عملية غير منتهية، ولا هي ساكنة هادئة، بل إنها حركية متواصلة، عملية مستأنفة، وسؤال لا ينفك يطرح. ومن ثم فإن الاحتجاج الناجح هو الذي يخرق جدار التمايزات المهيمنة، ليفرض مشروعيته في الحديث والتصرف، داخل فضاء عام متجّدد.

**ثالثا: الاحتجاج لغةً يتحدث بها المجتمع**

يقول دومنيك روسو: "إذا كانت الدولة تتحدث عن طريق القوانين، فإن المجتمع يتحدث عن طريق الاحتجاجات، التي تشكل الخميرة الأولى الطبيعية للحقوق. يكفي فقط أن تجيب هذه الاحتجاجات عن سؤال المواجهة بين الشارع والمؤسسات، أي منهما نختار؟"

يُطرح سؤال الخيار، لأن المنطق التمثيلي يفترض أن الدولة هي من تملك وحدها صلاحية احتكار إنتاج القوانين، كما تحتكر وحدها العنف المشروع. مما يجعل الاحتجاجات مرئية بمنظار يخرجها عن الحقل المشروع المحدد سلفا من قبل الدولة. يتمادى إخراج الاحتجاجات من الحقل المشروع للسياسة، عبر الإمعان في إقحامها في ثنائية متضادة (paradoxe)، تقسم المواطنين إلى فئتين؛ فئة تحترم المشروعية (légitimistes)، تصدر عن فعل يدخل في النظام السائد لدولة القانون، عبر فعل التصويت. وفئة محتجّة (contestataires)، هي بمنطق المخالفة تناقض الإطار المشروع للقانون من أجل ممارسة السياسة، عبر فعل الاحتجاج.

يزدهر هذا التقسيم لدى الجهات الرسمية، مادام في باطنه استبعاد للاحتجاج ورفض لمشروعيته في بناء دولة القانون. بيد أن روسو في هذا السياق، يصوّب الاتجاه، داعيا إلى استذكار أحد المبادئ التأسيسية في إعلان حقوق الانسان والمواطن، والتي من دونها تسقط ركائز دولة القانون. إن الأمر يتعلق بحق المواطنين في مراقبة ممثليهم (le droit de regard des citoyens sur leurs représentants). وبهذا، يعد الاحتجاج، دون مغالاة أو غلو، أحد الأشكال الأخرى التي يطبق بها المواطنون حقهم في مراقبة ممثليهم.

تزعج هذه المراقبة، بل تحرج أحيانا المنتخبين، فهي تكشف البون الشاسع بين القوانين المعتمدة وبين الحقوق والحريات المطالب بها. الأدهى، إنها تخرق حجاب الستر خلف الدوافع الحقيقية وراء القوانين، فتعلن الاحتجاجات أن الدافع وراء رفع سن التقاعد إلى 64 سنة في فرنسا هو ترتيبات مُحكَمة لصناديق التقاعد وشركات التأمين. وفي مجمل الأحوال، تكشف الاحتجاجات المسكوت عنه: عمل مجموعات الضغط من أجل تحقيق مصالحها في صياغة القوانين، التعديلات وكذلك القرارات السياسية.

تصبح الدولة الحديثة بهذا المعنى، على الشاكلة التي تصورّها ميشيل فوكو (Michel Foucault)، جهازا يخترق جميع دقائق الحياة ليُحكِم تنظيمها وتفصيلها (l'Etat gouvernementalisé)[9]. إن ما يهم ليس الحقوق أولا وقبل كل شيء، بل ما يهم هو المصالح السياسية والانتخابية والمصالح الاقتصادية، ولو باختلاق قوانين وإجراءات ترقيعية تهدئ الأوضاع، والأنكى أحيانا تفرغ الحق من حمولته ليغدو إطارا فارغا.

لنزع طابع الحرج الذي يمكن أن يغلّف الدولة جراء تخلّف أولوية الحقوق في أجندتها، يعتبر روسو أن الأمر لا يعني البتّة تجريدها من الختم الذي تضعه على إصدار الحقوق، وإنما يعني أن الاحتجاجات تنبّه إلى معطى مرتبط بمرجعية الحقوق؛ إنها بشكل أو بآخر تُذكر بالمرجعية المجتمعية للحقوق، فالحق لا ينتج داخل عقال المؤسسات فقط، بل من رحم النزاعات الاجتماعية الطافية إلى السطح.

إن الدولة وتنظيمها المحكم الذي يقلّم براثن الفوضوية ويمنعها، لا يمكن إلا أن يحتضن الحق في صورته الوضعية، عندما يخرج وليدا مكتملا. بينما لا يولد الحق، وكما تفطّن الفقيه والقاضي السابق في المحكمة الدستورية الإيطالية باولو غروسي(Paolo Grossi) إلا "في عفوية الاجتماعي، ثم يعقبه القانون كتجلي لتحول الحق إلى قاعدة آمرة تتجاوز البعد الفردي لتتحد مع البعد الجماعي للحق"[10]. والشواهد بهذا الصدد لا تعدم، لقد خاضت النساء صراعا طويلا من أجل الاعتراف بحقهن في التصويت (les suffragettes)، وخاض سود الولايات

[9] - Adjimael Halidi, « l'Etat à partir de Michel Foucault », Aspects sociologiques, n°1, V. 27,2024, pp. 99-118.
[10] - Paolo Grossi, Première leçon de droit, Edizioni Scientifiche italiane, Naples, 2016, p. 23.

المتحدة الأمريكية حربا ضروسا للاعتراف بحقوقهم المدنية. ما يعني أن الحق نشأ في أتون البيئة الاجتماعية التي ألهبت حماسه.

يشبّه دومينيك روسو الحركات الاحتجاجية بالأسلحة الموضوعة تحت يد الجسم الاجتماعي، تواجه بها سياسة القوة التي تستعملها الدولة، وكأنها نقط ارتكاز أو توازن قوى، تلجم المنطق الحسابي والبرغماتي الذي تتعامل به الدولة مع الحقوق. تكون هذه الأسلحة بمثابة رد فعل ومقاومة ضد التوجه الذي آل إليه النموذج الدولتي؛ من دولة الحق والقانون إلى دولة الرقابة والمراقبة.

أضحت المقاربة الأمنية التوجه الغالب على الدول في الأحوال العادية كما في الأحوال الاستثنائية[11]، فحيث ما ذكرت حرية الصحافة والنشر مجتمعيا، أبدت الدولة نزعة إلى الإخضاع. حيثما ذكرت استقلالية القضاء، سارعت الدولة لفرض التبعية السياسية، وحيثما ذكرت المساواة الضريبية أجابت الدولة بخلق تفاوتات أخرى على مستوى أداء الضريبة. وكأن لغة المجتمع غير مفهومة عند الدولة، أو أن لكل من الطرفين لغته؛ المجتمع لغة الحقوق، والدولة لغة القوانين المقيّدة.

تُعد لغة الحقوق التي يتحدث بها المجتمع، تعبيرا عن محاولة مستميتة لترجمة المطالب الثائرة في الفضاء العام؛ ففي البداية، لم يكن صوت الاحتجاج واضحا غير متهدج، بل كان يتقاطع في الألسن بين رغبة، وطلب، ومطلب وحاجة قبل أن يصير حقا مكتمل الملامح. ومن ثم ولكي يتحول الحق من هتافات مرسلة في الهواء إلى حق دستوري يمتلك الحجية القانونية، لا مماحكة في الاستمرار بجرّ حبل التناقضات الاجتماعية الضاغطة من أسفل إلى أعلى، والإيهام المستمر بتهديد التناغم الاجتماعي.

يقدّم دومينيك روسو ثلاثة شروط تحكم آلية تحول المطالب الاجتماعية من حالة ما قبل-قانونية (état prénormatif) إلى حالة قانونية ودستورية (état normatif)، فأي حق يحتاج إلى تعزيز لغته الاجتماعية بلغة قانونية، أي تجاوز سقف التأكيد الاجتماعي بإحداث تأكيد قانوني يملك التأثير في دورة السياسات العمومية.

[11] - Voir Giorgio Agamben, Etat d'Excepetion Homo Sacer, editions le Seuil, 2003.

وبالتالي، لابد أولا: من تفاقم التناقضات الاجتماعية، حيث تتسع دائرة الحق وتزداد حدة المطالبة به، فيتجاوز حدود المطالبين الأصليين ليتبناه المجتمع بأكمله أو يمسي له بعدا كونيا بالغا، يبلغ حد تهديد الوجود البشري (مثلا مطالب المدافعين عن البيئة). ثم ثانيا: حدوث توافق الحق مع منطق النظام السائد، إذ كي يتحول المطلب إلى حق دستوري، لا بد من أن يُقدَّم باعتباره متوائما مع الحقوق الدستورية الموجودة، مما يسمح بتلقيه امتدادا طبيعيا لسابق الحقوق. بينما يتمثل ثالثا في إعادة الصياغة الشكلية والقانونية للحق؛ فحتى يكون الحق قابلا للدمج ضمن النظام القانوني القائم، على المحتجين صياغته بلغة مفارقة للشارع، تمتح أساسا من المعجم القانوني القادر على قراءة وترجمة الحق لاحقا.

**رابعا: الاحتجاج تحت تهديد المؤسسات؟**

اعتاد الرعيل السابق على خطاطة تقليدية للاحتجاج، تبتدء مع نقابات العمال أو الحرفيين والتجار، أو الفلاحين أو الطلبة أو الجمعيات. تدعو منخرطيها والمتعاطفين معها للاحتجاج ضد سياسة عمومية معينة، ويبقى هذا الإطار النقابي أو الجمعياتي منظما لسير العملية الاحتجاجية منذ البداية حتى النهاية. فيدخل على الخط الأحزاب السياسية، التي غالبا ما تساند الاحتجاجات المنظمة وتدعو إلى حوار سياسي. فيكون للنقابات الدور الاجتماعي، بينما يكون للأحزاب الدور السياسي الكفيل بترجمة هذه المطالب ضمن برنامجها السياسي. غير أن مياه كثيرة جرت تحت الجسر، أضحت معها الخطاطة التقليدية للاحتجاج متجاوزة. وهذا معلوم مع تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، مما أدى إلى نزع الطابع التنظيمي التراتبي عن ديناميكية الحركات الاجتماعية، إذ بدت الحركات الاجتماعية منطلقة من الأسفل، حيث لا نقابات، ولا زعامات، ولا أوامر تنظيمية.

ولا غرو، أن نلتقط أمثال هذه الحركات في دول العالم: ليلة وقوف (Nuit debout)، السترات الصفراء (les gilets jaunes)، وانتفاضات الأرض (les soulèvements de la terre) في فرنسا، وغاضبون (Indignados) في إسبانيا، واحتلوا وول ستريت (occupy wall Street) في الولايات المتحدة الأمريكية، واحتجاجات المظلات في هونغ كونغ (Les parapluies à Hong Kong). لا عنوان عريض تسطّر عليه هذه الحركات الجديدة غير الاستقلالية التي

تطلق جناحيها. وفي ذلك تميز عن باقي الحركات الاحتجاجية التقليدية. ذلك أن هذه الحركات يمكن أن تكون غير سياسية وغير نقابية، تعبئ أشخاصا لا علاقة لهم بالسياسة أو بالأطر النقابية، بل حتى أولئك الذين يرفضون الخضوع للتنظيمات الحزبية والنقابية، بل إن هذه الاستقلالية تربك السلطات وتشتتهم، حيث لا يمكن التنبؤ بمسار التفاوض أو استشراف نتائج تفاوض محتمل على وتيرة الحركة الاجتماعية في غياب قادة وممثلين واضحين. ثمّ، يمنح غياب التنظيم لهذه الاحتجاجات طابعا بالاحتفال الدائم، فهي منفتحة على ابتداع الشعارات وأشكال التعبير، وتغيير الأماكن والكلمات.

هذه الحياة الجميلة التي ترفل في نعمتها الحركات الاجتماعية الجديدة، ستصطدم برعب الكلمات التي تكرهها: التمثيلية، والمؤسسات، والمهلة الزمنية...هذه الكلمات تطل سوداء خلف الأفق الأزرق الذي ترسمه الحركات الاحتجاجية؛ فالمؤسسات لا يمكن سوى أن تكون مرادفا للأوامر والإجبار، ولا يمكن سوى أن تكون توتاليتارية جامدة. لذا ينبغي أن يبقى الاحتجاج خارج الإطار المؤسساتي (contestation anti-institutionnel).

يرى دومينيك روسو أن لحظة انبثاق حركة السترات الصفراء (les gilets jaunes)، لم تكن إلا لحظة استعادة الناس (les gens) لصفتهم كمواطنين حقا (citoyens). النظام التمثيلي تعطّل، الرابط التمثيلي فُصل: الناخبون لا يلحظون لهم وجودا في جسم ممثّليهم، والمنتخبون في كهوفهم لا يرون، ولا يستمعون، ولا يميزون أولئك الذين انتدبوهم.

ما يبدو واضحا للعيان، غلبة النظام الليبرالي على احتمالات وجود المواطن، بإحكام الخناق على حقوقه في العيش الكريم أو البحث عن سبل تحسين وضعيته، إلى أن علا صوت المواطن وتعالت آهاته من حدود الفضاء الخاص إلى بحبوحة الفضاء العام، حيث لم يعد الامتهان يخص فردا ولم تعد المعاناة قدَرا شخصيا. ها هنا تحاك قصة كراهية للمؤسسات، وكأنها تمسي عدوا للديمقراطية، بينما لا يجب أن يعزب عن الذهن، أن الحركات الاحتجاجية نفسها تحتاج إلى إطار مؤسساتي حتى لا تضعف ويذهب ريحها سدى بمرور الوقت، لأن وجود المؤسسة ليس في الحقيقة إلا جُماع أمرين: الفكرة المقبوض عليها زمنيا والفكرة المجسدة مكانيا. في أصل كل مؤسسة، مجموعة

التقت حول فكرة، كي لا تضيع فكرتها أو يهتبلها الآخرون مع الزمن وضعت لها مؤسسة. ومن أجل كل فكرة، وُضع مكان يؤسِّس للتجسيد القانوني لهذه الفكرة مؤسساتيا.

لذا، إذا أراد المحتجون أن يُسمعوا أصواتهم من خارج المنابر الحزبية والنقابية، عليهم أن يخلقوا إطارا مؤسساتيا خاصا بهم، إطارا ينفلت من عقال المؤسسات التقليدية، ويحتكم للتجربة؛ فالمؤسسات حسب المنظور النفعي للفيلسوف جون ديوي (Jhon Dewey) ليست كيانات ثابتة أو مقدسة، وإنما هي مثل باقي الأدوات الاجتماعية خاضعة للتجربة والتقييم، وهي بذلك قابلة للتغيير أو الإلغاء[12].

وبما أن المؤسسات تنشأ وتتطور مع تطور الحاجات والمشكلات الاجتماعية، أمكن للمحتجين دائما الانطلاق من هذه القناعة في نقاشاتهم العمومية واحتجاجاتهم، حيث ينتصبون كطرف قائم بتحديد غايات المؤسسات الموجودة ومدى قدرتها على الوفاء باحتياجات اللحظة الراهنة أو حسبانها من المؤسسات المتجاوزة. إن المؤسسة الوحيدة التي لا تموت وتتغير هي المؤسسة الجماعية (الإرادة العامة) التي يصدرون عنها بشكل يومي، انطلاقا من الحيز المحلي، الذي يغدو وطنيا، فأوروبيا ثم دوليا.

أخيرا لا يحصر دومينيك روسو فعل المواطنة في التصويت. وإنما تُبنى المواطنة بالفعل اليومي الصادق، الذي يقوّم من محله الاختلالات ويفضح الخروقات، منوّها في هذا الصدد، بضرورة الاعتراف وحماية من يعتبرهم "المنبّهون إلى الخطر المدني" [13](lanceurs d'alerte civique). هؤلاء لا يدخرون جهدا ولا يقفون وجلين في سبيل فضح خروقات تستنفر الرأي العام وتدفع مؤسسات الدولة للتصدي لها قبل فوات الأوان. وهذا الفعل النابع من الحس الصادق للمواطنة، هو ما ينبه المؤسسات باستمرار كي تعود إلى أرض الواقع، وتعيد الاتصال بالمجتمع، لمعرفة ما يموج فيه، من أجل تحقيق الإصلاحات الآنية ودرء الاختلالات اللاحقة.

[12] - Jhon Dewey, Le public et ses problèmes, Publications de l'université de Pau, Pau, 2003, p. 103.

[13] - يشير مؤلّف الكتاب إلى مواطنين يكونون من الموظفين، الشاهدين على الأعمال غير المشروعة داخل المؤسسات التي يشتغلون فيها أو القريبة منهم. هذه الأعمال غير المشروعة تتجاوز أبعادها ما هو شخصي لتلقي بظلال الخطر على المجتمع برمته. من الأمثلة المشهورة على هؤلاء المواطنين: إدوارد سنودن (Edward Snowden) الذي كشف برنامج التجسس الجماعي الذي كانت تقوم به وكالة الأمن القومي الأمريكية (NSA). إيرين فراشون (Irène Frachon)، التي كشفت الآثار السمية لدواء MEDIATOR التابع لشركة الأدوية Servier، حيث اثبتت صلته بحصول أمراض مميتة وخطيرة.

**خاتمة**

أن تحتج، أن تخرج بوجه مكشوف للعالم، أن تمنح الحياة للعالم، وعندما تمنح الحياة للعالم، فإنك تمنح لنفسك الوجود، وكأن الكوجيطو الديكارتي "أنا أفكر أنا موجود" يتحول إلى "أنا أحتج أنا موجود". إن وجود المواطن لصيق بديناميكيته في التعبير والرفض والشجب، حيث لم يكن العالم ليكون على ما هو عليه لولا الاحتجاج.

العالم يستمر بالاحتجاج، بشكل آخر. ولكن يستمر. ما دام النداء ليس من طرف خفي، بل من جمهور واع بمواطنته وبدوره المستمر في عملية الديمقراطية. يقول الفيلسوف الفرنسي جاك رانسيير(Jacques Rancière) : "الاحتجاج هو ممارسة ديمقراطية بحد ذاتها؛ إنه يزعزع ما يبدو طبيعيا ليعيد تعريف ما هو ممكن".

**البيبليوغرافيا**

المراجع الأجنبية:


- Agamben, Giorgio, Etat d'Excepetion Homo Sacer, editions le Seuil, 2003.
- Dewey, Jhon, Le public et ses problèmes, Publications de l'université de Pau, Pau, 2003.
- Grossi, Paolo, Première leçon de droit, Edizioni Scientifiche italiane, Naples, 2016.
- Halidi, Adjimael, « l'Etat à partir de Michel Foucault », Aspects sociologiques, n°1, V. 27, 2024.
- Humbert, Michel, « Justice et droit dans la pensée de Cicéron », Etudes et documents, in « La résistance dans la pratique judiciaire : 1940-1944 », Association française pour l'histoire de la justice, N°22, 2012.
- Lefort, Claude, « droits de l'homme et politique », Libre, n° 7, 1980.
- Rousseau, Dominique, Les contestations, Belopolie, 2024.
- ....., Six thèses pour la démocratie continue, Odile Jacob, 2022.
- ....., Dominique Rousseau, Radicaliser la Démocratie : propositions pour une refondation, Editions Seuil, Paris, 2015.


المراجع العربية:


- الفراوي، نزار، "ست أطروحات من أجل الديمقراطية المستمرة"، مراجعات كتب ضمن إصدارات مركز الجزيرة للدراسات، غشت 2022.
- موف، شانتال ، السياسي والتنازع، ترجمة مصطفى العارف، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، غشت 2024.

- هابرماس، يورغان، نظرية الفعل التواصلي في مجلّدين؛ المجلد الأول: عقلانية الفعل والعقلانية الاجتماعية. المجلد الثاني: في نقد العقل الوظيفي. ترجمة فتحي المسكيني، عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.